الأمم المتحدة

A/77/PV.57

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **57**

الأربعاء، 18 كانون الثاني/يناير 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد كوروسي . . . . . (هنغاريا)

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

البند ١٤٢ من جدول الأعمال (*تابع*)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

رسالة موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة (A/77/702)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للممارسة المتبعة، أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/77/702، التي تتضمن رسالة موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة يُبلغ فيها الجمعية بما يترتب على الدول الأعضاء من متأخرات في سداد اشتراكاتها المالية للأمم المتحدة وفقاً لأحكام المادة 19 من الميثاق.

وأود أن أذكر الوفود بأنه، بموجب المادة 19 من الميثاق،

”لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساوياً لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائداً عنها، وللجمعية العامة مع ذلك أن تسمح لهذا العضو بالتصويت إذا اقتنعت بأن عدم الدفع ناشئ عن أسباب لا قبل للعضو بها.“

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بالمعلومات الواردة في تلك الوثائق؟

تقرر ذلك.

البند ١٣ من جدول الأعمال (*تابع*)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مشروع قرار (A/77/L.44)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل منغوليا ليعرض مشروع القرار A/77/L.44.

السيد بات – إردين (منغوليا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/77/L.44، المعنون ”التعليم من أجل الديمقراطية“. لقد بادر وفد بلدي إلى تقديم هذا القرار الذي يصدر كل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0601، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

سنتين في عام 2012، استنادا إلى إيماننا القوي بالصلة المترابطة والمتعاضدة بين التعليم والديمقراطية. ونؤمن أيضا بالقدرة التحويلية للتعليم الضرورية لتحقيق السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

وقد أجرينا عدة جولات من المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار، نظمت بطريقة مفتوحة وشفافة، وأثرى خلالها النص بعدة مقترحات من الدول الأعضاء. ويتضمن النص صياغة مهمة تدعو الدول الأعضاء إلى العمل مع أصحاب المصلحة المعنيين لاتخاذ خطوات لسد الفجوة الرقمية وتعزيز تعميم التكنولوجيا الرقمية من خلال التصدي للتحديات المرتبطة بإمكانية الحصول على التكنولوجيا والقدرة على تحمل التكاليف ومحو الأمية الرقمية والمهارات الرقمية. وتم تحسين النص المحدث بفقرات بشأن مؤتمر قمة تحويل التعليم، الذي عقده الأمين العام في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2022، وبمؤتمره التمهيدي، الذي استضافته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في باريس في حزيران/يونيه 2022. وإذا اعتمد مشروع القرار، فسيكون ثاني قرار للجمعية العامة يتضمن إشارة إلى مؤتمر القمة المهم ذلك. ونعتقد أن مشروع القرار، بإدراجه تلك الفقرات، سيسهم في التنفيذ القطري للالتزامات الوطنية التي تعهدت بها الدول الأعضاء خلال عملية مؤتمر قمة تحويل التعليم. ويطلب مشروع القرار أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا كاملا عن التعليم من أجل الديمقراطية. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص امتناننا لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على دعمها والتزامها بإعداد تقرير قائم بذاته في إطار التزاماتها الحالية بتقديم التقارير.

وبالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أعرب عن خالص شكرنا لجميع الوفود التي شاركت بشكل بناء جدا في المشاورات غير الرسمية والثنائية. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا الخاص لجميع الدول الأعضاء التي شاركت في تقديم مشروع القرار. وفي الختام، أود، بالنيابة عن جميع مقدمي مشروع القرار، أن أعرب عن أملنا في أن يحظى مشروع القرار، كما حدث في السنوات السابقة، بتأييد إجماعي من الدول الأعضاء ومشاركة واسعة في تقديمه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/77/L.44، المعنون "التعليم من أجل الديمقراطية".

وأعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/77/L.44، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها فيه، انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: أنغولا، أنتيغوا وبربودا، النمسا، بنغلاديش، بلجيكا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بلغاريا، بوروندي، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، التشيك، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، المجر، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، قيرغيزستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، ماليزيا، جمهورية ملديف، موناكو، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، نيبال، هولندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت لوسيا، سان مارينو، السنغال، صربيا، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، طاجيكستان، تايلند، جمهورية تيمور – ليشتي، تركيا، أوروغواي وزامبيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/77/L.44؟

اعتمد مشروع القرار A/77/L.44 (القرار *77/268*).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية، الذي طلب التكلم لشرح الموقف بشأن القرار المتخذ للتو.

السيد غديرخومي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت الكلمة لشرح موقفنا فيما يتعلق بالقرار *77/268*، المتخذ للتو. في البداية، أود أن أشكر البعثة الدائمة لمنغوليا لدى الأمم المتحدة على

تيسير ذلك القرار الذي يُقدم مرة كل سنتين. وقد انضم وفد بلدي إلى توافق الآراء بشأن اتخاذه.

ونود أن نشير إلى موقفنا وملاحظاتنا السابقة بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030. تعتبر جمهورية إيران الإسلامية خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإطار عمل اليونسكو الخاص بالتعليم حتى عام 2030، وكذلك إعلان إنشيون: التعليم بحلول عام 2030، المعتمد في المنتدى العالمي للتربية لعام 2015، صكوكا طوعية غير ملزمة قانونا، لم تحدد سوى عدد من التوصيات غير الملزمة. ويعلن وفد بلدي أن جمهورية إيران الإسلامية غير ملتزمة بأجزاء خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أو إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030 أو إعلان إنشيون التي تتعارض بأي شكل من الأشكال مع القوانين واللوائح والسياسات الوطنية لإيران، فضلا عن المبادئ الإسلامية والمعايير والقيم الثقافية والدينية. وبناء عليه، فإن جمهورية إيران الإسلامية ليس عليها أي التزام قانوني بتنفيذ تلك الصكوك.

وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بجميع قضايا التنمية والتعليم المحلية، فإن الأولوية المطلقة هي للصكوك والبرامج الوطنية التي تُعتبر المرجع الرئيسي للعمل. وبالنظر إلى الإشارات الواردة في القرار 77/268 إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإعلان إنشيون: التعليم بحلول عام 2030، ينأى وفد بلدي بنفسه عن الفقرتين الخامسة والحادية عشرة من الديباجة وعن الفقرة 4 من القرار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الوحيد في إطار شرح الموقف بشأن القرار المتخذ للتو. بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 13 من جدول الأعمال.

البند ١١٧ من جدول الأعمال (*تابع*)

(د) انتخاب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

مذكرة من الأمين العام (A/77/689)

مشروع مقرر (A/77/L.47)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي لعرض مشروع المقرر A/75/L.4.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): ما فتئ وفد بلدي يؤيد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه هيكلا رئيسيا للأمم المتحدة لتمكين المجتمع الدولي من تنسيق الحلول لمواجهة المسائل البيئية ولدعم الركيزة البيئية للتنمية المستدامة. وفيما يتعلق بمسألة انتخاب رئيس أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كان شاغلنا الأولي هو ضرورة إيجاد حل بناء من خلال عملية شفافة ودعوة شاملة لتقديم مرشحين، وهو المعيار لهذه العمليات. وللأسف، لم تلق تلك الدعوة التي أطلقناها – وأطلقتها عدة وفود أخرى – آذانا صاغية. ونود أن نعرب عن خيبة أملنا إزاء عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إجراءات تقديم مرشح لمنصب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد قدم الأمين العام ترشيح السيدة إنغر أندرسن، من الدانمرك، لتنظر فيه الجمعية العامة، على الرغم من عدد من الاعتراضات الخطية التي قدمتها الدول الأعضاء أثناء عملية التفاوض بين المجموعات الإقليمية.

وثمة نقطة أخرى مهمة هي أن بعض الوفود تسعى إلى تصوير الحالة الراهنة بطريقة توحي بأن روسيا غير راضية عن الإجراءات التي يتخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وقيادته حصرا في سياق مسألة أوكرانيا. وأود أن أشير إلى أننا بدأنا نعرب عن شواغلنا إزاء عمل البرنامج وتحيزه لصالح أكبر البلدان المانحة قبل العملية العسكرية الخاصة بوقت طويل. ولذلك، أحث الجمعية العامة على عدم تضييق نطاق المشكلة. وخلافا لبعض الوفود، فإننا نولي اهتماما لحالة حماية البيئة في عدد من أنحاء العالم المختلفة حيث يستمر تقويض مصالح البلدان النامية. ومن المهم النظر في الأسباب التالية لشواغلنا.

أولا، احتكر ممثلو البلدان الغربية قيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة: فقد جاء ستة من المديرين التنفيذيين السبعة للبرنامج على مدى السنوات الثلاثين الماضية حصرا من تلك المجموعة من البلدان. وعلى الرغم من المناشدات التي أطلقناها، لم يعرض الأمين العام حتى تسمية مرشحين من بلدان أخرى لتنظر فيهم الجمعية العامة.

ثانيا، نشدد على أن الموظف المدني الدولي الذي يرأس الهيكل الرئيسي لحماية البيئة في الأمم المتحدة يجب أن يؤدي دور الوسيط

المحايد الذي يراعي مصالح جميع البلدان، بما فيها البلدان الأكثر تضررا من التدهور البيئي. وعلى النقيض من ذلك، فإن السيدة أندرسن شجعت علنا الأولويات البيئية الأوروبية وسمحت لنفسها بتسييس عملها وتهميش مصالح البلدان النامية. وهذه المحاباة تجاه البلدان المانحة واضحة في تنفيذ قرارات برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأنشطته العلمية وإعداد تقاريره.

ولتلك الأسباب، أود أن أكرر التأكيد على اعتراض الاتحاد الروسي على ترشيح السيدة أندرسن وأحث على مراعاة ذلك الاعتراض خلال النظر الرسمي فيه. ولكن، قبل أن ننظر في تلك المسألة، نطلب إلى الجمعية أن تنظر في مشروع المقرر A/77/L.47، الذي سأعرضه الآن، إذا سمحتم لي.

شير الفقرة الأولى من الديباجة إلى الفقرة 2 من الجزء الثاني من القرار 2997 (د-27)، التي قررت أن يرأس أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المدير التنفيذي للبرنامج، الذي تنتخبه الجمعية العامة بناء على ترشيح الأمين العام. وللأسف، كما أشرت من قبل، فإن الترشيح الذي قدمه الأمين العام في هذا العام يتعارض مع مبدأ التمثيل الجغرافي العادل والممارسة الراسخة القائمة المتمثلة في إصدار دعوة لتقديم الترشيحات.

وتشير الفقرة الثانية من الديباجة إلى قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 5/13، المعنون "إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل، وفقاً للفقرة 3 من المادة 101 من ميثاق الأمم المتحدة". وظل رئيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منذ عام 1992، منصبا يشغله ممثلو الغرب، الذين لم يقدموا أولويات البلدان المتقدمة في جدول الأعمال البيئي فحسب، بل كفلوا كذلك أن يشغل ممثلو مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى 60 في المائة من وظائف الفئة الفنية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وكذلك أود أن أذكر بأن مشروع المقرر يدعو الدول الأعضاء إلى التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل زيادة الوعي بالوظائف الشاغرة بين مواطنيها. وتتضمن فقرة المنطوق طلبا إلى الأمين العام أن يتيح للدول الأعضاء فرصة تقديم ترشيحات لضمان عملية اختيار شفافة ونزيهة لهذا الشاغر. ونذكر بأنه في عام 2018، عندما كانت مسألة انتخاب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على جدول الأعمال آخر مرة، لم يتحايل الأمين العام على إجراء المشاورات مع الدول الأعضاء، ما أتاح لها فرصة تقديم مرشحيها لهذا المنصب الرفيع المستوى والمهم – تماما كما هو الحال في العديد من الحالات الأخرى عند انتخاب كبار مسؤولي الأمم المتحدة.

ولا يساورنا شك في أن هناك عددا كبيرا من المرشحين الأكفاء في بلدان الجنوب العالمي الذين يتمتعون بالخبرة اللازمة والصفات القيادية والذين سيكونون قادرين على قيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بكرامة وإضافة قيمة. إن الاستمرار في تقديم مرشحين غربيين حصريا في الوقت الذي لا تتاح فيه لممثلي البلدان النامية فرصة المشاركة في المنافسة أمر غير عادل.

وفي ذلك الصدد، أدعو الأعضاء إلى تأييد مشروع المقرر A/77/L.47، الذي سيتيح لجميع البلدان فرصة تقديم مرشحيها لهذا المنصب. وأود أن أشير إلى أن روسيا لا تنوي تقديم مرشح وتعمل فقط لمصلحة البلدان النامية. وبما أنه لا يزال هناك وقت كاف قبل حزيران/يونيه، عندما تنتهي فترة تكليف السيدة أندرسن، فإننا نرى أنه سيكون من الإنصاف العودة إلى مسألة الانتخابات بعد إجراء منافسة شفافة على الترشيحات وتقديم المرشحين لمنصب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مرة أخرى إلى الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع المقرر A/77/L.47.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن التعليلات تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد هيرمان (الدانمرك) (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت الكلمة بالنيابة عن الدانمرك لأطلب إجراء تصويت مسجل على مشروع المقرر A/77/L.47، الذي قدمه الاتحاد الروسي.

وإذا ما اعتمد الاقتراح المعروض علينا، فإنه سيرفض ترشيح الأمين العام للسيدة إنغر أندرسن لفترة ثانية كمديرة تنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وأود أن أكون واضحا – إن الدانمرك تؤيد بقوة مبادئ التوزيع الجغرافي العادل للموظفين عبر منظومة الأمم المتحدة، وليس سرا بالطبع أنني والسيدة أندرسن نتشاطر نفس الجنسية. وتطلب الدانمرك إجراء تصويت على الاقتراح الروسي لأسباب أكثر أهمية من حقيقة أن المديرة التنفيذية دانمركية.

فنحن نرى أن ما هو على المحك ليس مجرد استمرارية القيادة القوية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من قبل المديرة التنفيذية أندرسن ونائبة المدير التنفيذي مريما في تنزانيا – وهي قيادة أظهرت ميزاتهما قبل أسابيع فقط في مونتريال، عندما اعتمد الاتفاق التاريخي للتنوع البيولوجي. وما هو على المحك اليوم هو أيضا سلطة الأمين العام ونزاهة إجراءاتنا المعمول بها لإعادة التعيين. وبعد مشاورات الأمين العام قبل الترشيح، اتضح أن السيدة أندرسن تحظى بتأييد واسع النطاق بين الدول الأعضاء. ونرى أنه لم تقدم أي اعتراضات ذات مصداقية على مزاياها أو إنجازاتها الواضحة كمديرة تنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد اتبعت إعادة تعيين المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة جميع القواعد والإجراءات. وفي رأينا، ببساطة لا يوجد سبب مشروع للتشكيك في ذلك.

وفي الختام، أحث الجميع على عدم تأييد مشروع المقرر A/77/L.47 والتصويت ضده اليوم لإظهار التأييد للأمين العام وترشيحه واستمرار عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

السيدة إنستروم (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): يؤيد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه اقتراح الأمين العام بتجديد ولاية السيدة إنغر أندرسن بوصفها المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. لقد أجرى الأمين العام مشاورات شفافة مع المجموعات الإقليمية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2022 بشأن هذه المسألة. وحظي عمل السيدة أندرسن بتأييد واسع النطاق من أعضاء الأمم المتحدة، ولم يقترح أي مرشح بديل.

وفي ذلك السياق، نعتبر مشروع المقرر المعروض علينا (A/77/L.47) محاولة لتعطيل قيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتقويض سلطة الأمين العام. إننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى رفض مشروع المقرر من أجل حماية سلامة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظومة الأمم المتحدة، فضلا عن سلطة الأمين العام.

لقد قادت السيدة أندرسن جمعية الأمم المتحدة للبيئة الخامسة في عام 2022 نحو بعض نتائجها الأكثر طموحا، بما في ذلك جهدنا الجماعي للاتفاق على اتفاقية عالمية بشأن البلاستيك. ويجري حاليا إطلاق عمليات مهمة من خلال جمعية الأمم المتحدة الخامسة للبيئة والمؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي لعام 2022 للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي. وينبغي حماية نزاهة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوجود مديرة تنفيذية برهنت على قيادة والتزام على مدى السنوات الأربع الماضية.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بقوة مبدأ التوزيع الجغرافي العادل للموظفين عبر منظومة الأمم المتحدة. وقد أيدنا اعتماد جمعية الأمم المتحدة للبيئة القرار 13/5 في شباط/فبراير 2022، بشأن إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل وفقا للفقرة 3 من المادة 101 من ميثاق الأمم المتحدة. ويرحب القرار كذلك بالجهود الجارية التي تبذلها المديرة التنفيذية لمعالجة هذه المسألة في تعيين الموظفين.

وفي ذلك الصدد، نرحب ترحيبا قويا بترشيح إليزابيث ماروما مريما ممثلة تنزانيا لمنصب نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. فقد ساعدت الشهر الماضي، بصفتها الأمينة التنفيذية لأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، في تأمين إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي التاريخي.

وأخيرا، نود أن نؤكد من جديد دعمنا القوي لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومقره في نيروبي وثقتنا الكاملة بالأمين العام في ممارسة صلاحياته.

السيدة كارتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): تعارض الولايات المتحدة مشروع المقرر (A/77/L.47) الذي عرضه الاتحاد الروسي، والذي يسعى إلى تقويض سلطة الأمين العام في ترشيحه للمديرة التنفيذية الحالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، السيدة إنغر أندرسن. وتؤيد الولايات المتحدة الممارسة العريقة المتمثلة في انتخاب المرشح الذي يختاره الأمين العام لمنصب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

كما نرحب ترحيبا حارا بترشيح إليزابيث ماروما مريما ممثلة تنزانيا مؤخرا لمنصب نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

لقد تشاور الأمين العام، ولمدة ثلاثة أشهر، مع المجموعات الإقليمية بطريقة منفتحة وشفافة بشأن اعتزامه ترشيح السيدة إنغر أندرسن. وخلال تلك الفترة، لم يقترح أي مرشح بديل. وقد قادت المديرة التنفيذية أندرسن برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشكل فعال منذ عام 2019 ووجهت جمعية الأمم المتحدة للبيئة الخامسة لعام 2022 نحو نجاحات رئيسية.

ونشيد بصفة خاصة بالتزام السيدة أندرسن بزيادة التنوع الجغرافي في برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال مبادرات التوظيف المختلفة. وفي الواقع كان أكبر عدد من اختيارات موظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال ربع السنة الماضي من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، بنسبة 29 في المائة، تليها مجموعة الدول الأفريقية، بنسبة 25 في المائة.

إننا نؤيد قرار الأمين العام بترشيح السيدة أندرسن لفترة ثانية، ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نحترم اختياره. ونعيد تأكيد دعمنا القوي لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولاتخاذه نيروبي مقرا له. ونعرب عن ثقتنا الكاملة في اختيار الأمين العام ترشيح السيدة أندرسن لإعادة انتخابها. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التصويت معارضين مشروع المقرر.

السيد راي (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): نقدر الفرصة التي أتيحت لنا للمشاركة في هذه المناقشة، رغم أنه يتعين علي أن أعترف بأنني أعتقد أنه من غير المعتاد إلى حد كبير أن نُوضَع في الموقف الذي وضعنا فيه الوفد الروسي اليوم.

وقبل أن نصوت على مشروع المقرر A/77/L.47، أود أن أعرب عن أسفي العميق لأننا نواجه محاولة لا مبرر لها لمنع تجديد ولاية السيدة إنغر أندرسن بوصفها المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، كما طلب منا الأمين العام أن نفعل. إننا نعتز بأن نعرب عن دعمنا القوي لإعادة انتخاب السيدة أندرسن، التي ستكون في الأوقات العادية وفي الظروف العادية غير مثيرة للجدل تماما وتتماشى تماما مع الممارسة السابقة المتمثلة في السماح للمديرين التنفيذيين بالعمل لفترتين متتاليتين.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة، شأني شأن المتكلمين الآخرين، لأشكرها وأثني عليها على عملها الممتاز حتى الآن كمديرة تنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. فنحن نعلم جميعا أنها كانت، منذ بداية فترة تكليفها في عام 2019، قوة إيجابية في الوفاء بولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة المهمة في كفالة أن تظل حافظة المشاريع البيئية أولوية قصوى للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها. وقد رأينا ذلك مباشرة في سياق الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عقدت في مونتريال في كانون الأول/ديسمبر 2022، حيث ساعدت السيدة أندرسن والسيدة إليزابيث ماروما مريما ممثلة تنزانيا بشكل مباشر في تنفيذ إطار كونمينغ – ومونتريال العالمي للتنوع.

لماذا نحن هنا؟ لماذا طرح الروس هذا الاقتراح؟ إنهم يقولون إن ذلك من أجل تحقيق التنوع الإقليمي، الذي يؤيده الجميع، والذي تسمح به عملية الاختيار في كل وكالة في كل جزء من أجزاء المنظمة. وحقيقة الأمر هي أن للأمين العام ولاية. إنه مطالب بترشيح مسؤولين رفيعي المستوى في الأمم المتحدة، وترى كندا دائما أنه ينبغي لنا أن ندعمه حتى عندما لا يختار كنديا. ولا يعرقل مشروع المقرر إعادة انتخاب شخص برهن على قيادة قوية كمدير تنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فحسب؛ إنه كذلك يقوض بشكل مباشر سلطة الأمين

العام بوصفه رئيسا لهذه المنظمة. ولا تعتزم كندا المشاركة في ذلك الجهد على أساس الأسس الزائفة التي طرحها الوفد الروسي.

وعلى رأي زميلي ممثل السويد، انخرط الأمين العام كما يفعل دائما – نحن نعرف ذلك؛ فذلك ما يفعله – في مشاورات شفافة مع جميع المجموعات الإقليمية بشأن المنصب منذ تشرين الأول/أكتوبر. وكان الإجماع من تلك المناقشة أن عمل السيدة أندرسن حظي بتأييد واسع النطاق. ولم تقترح أي مجموعة من المجموعات الإقليمية مرشحا بديلا آخر. وبالتالي فإن السؤال هو: لماذا نشكك الآن في مدى ملاءمتها لولاية ثانية؟ كلنا نعرف لماذا – ألاعيب السياسة. الأمر لا يتعلق بإنجر أندرسن. ولا يتعلق الأمر بأهليتها للعمل لفترة ثانية كرئيسة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وإعادة انتخابها، كما هو الحال عادة، ما لم يكن الشخص غير قادر على الوفاء بالالتزامات. إنه يتعلق بالسياسة. فيجب أن نكون صادقين مع أنفسنا على الأقل وأن ندرك أن هذا هو ما نتعامل معه.

وفيما يتعلق بمسألة التمثيل الجغرافي العادل، نتفق على أنه يظل مسألة مهمة، ولذلك السبب، مثلا، شاركت كندا العديد من الوفود الأخرى في اعتماد قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 13/5، بشأن التمثيل الجغرافي العادل في المنظمة، في شباط/فبراير 2022. إن مسألة التمثيل العادل موجودة في كل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة وكل هيئة من هيئات الأمم المتحدة. وسنواصل، كبلد، تقديم الدعم بكل الصدق لجميع الجهود الرامية إلى جعل جميع هيئات الأمم المتحدة متنوعة وشاملة للجميع ولضمان أن تعكس الإدارة العليا العالم بأسره الذي من المفترض أن تخدمه.

لكننا لن نسمح لهذه المسألة بإيقاف عملية ترشيح إنغر أندرسن كمديرة تنفيذية. ولذلك، فإنني أحث جميع الدول الأعضاء لا على تأييد إعادة انتخاب السيدة أندرسن فحسب، بل أيضا على الاعتراض على المحاولات الرامية إلى تقويض فعالية الأمم المتحدة والتصويت معارضة لها. فذلك التسييس لمنصب المدير التنفيذي للأمم المتحدة يجسد الخلل فينا في الوقت الراهن – عجزنا الجماعي عن خدمة مواطنينا وحقيقة أننا نفضل أن نغتنم كل فرصة ممكنة لتعطيل أعمال الجمعية العامة، وللتسبب في الأذى وفي التقليل من التزاماتنا الرسمية بكفالة عمليات ذات كفاءة وفعالية وإنصاف لتمثيل الأمم المتحدة.

وهذا الأمر لا يتعلق بحماية البيئة. إنه يتعلق بممارسة السياسة. ولذلك السبب سنصوت معارضين مشروع المقرر، ونأمل أن تتاح لنا الفرصة للانضمام إلى توافق الآراء بشأن إعادة انتخاب السيدة أندرسن في محاولة لإظهار دعم قوي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة وللولاية الموكلة إلى المديرة التنفيذية للبرنامج.

السيدة كافاليوسكايا (بيلاروس) (*تكلمت بالروسية*): إن بيلاروس مقتنعة بأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه هيئة متعددة الأطراف تضع جدول الأعمال البيئي العالمي، يجب أن يكون خارج الطموحات السياسية لمجموعة من الدول وينبغي له أن يراعي مصالح العالم النامي بأسره. ونعتقد أيضا أن من المهم أن نأخذ في الحسبان مبادئ التمثيل الجغرافي العادل بروح ميثاق الأمم المتحدة، ونؤيد فتح باب الدعوة لتقديم مرشحين لمنصب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ونرى أن ذلك سيكون ممكنا من خلال اعتماد مشروع المقرر A/77/L.47، قيد النظر. ونميل، في ذلك الصدد، إلى تأييد مشروع المقرر الذي يكفل، في رأينا، شفافية عملية الاختيار لذلك المنصب الرفيع المستوى ومشاركة المرشحين من المناطق الأخرى فيه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/77/L.47، المعنون "انتخاب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة".

أعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع المقرر، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/77/L.47، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدميه: بيلاروس، والجمهورية العربية السورية، ونيكاراغوا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أذربيجان، بيلاروس، بوركينا فاسو، جمهورية أفريقيا الوسطى، الصين، إريتريا، جمهورية إيران الإسلامية، مالي، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الجمهورية العربية السورية، زمبابوي.

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بربادوس، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كابو فيردي، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، ميانمار، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، سورينام، السويد، سويسرا، تركيا، توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، زامبيا.

الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، البحرين، بنغلاديش، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البرازيل، بروني دار السلام، بوروندي، كمبوديا، كوت ديفوار، كوبا، جيبوتي، مصر، السلفادور، إثيوبيا، غينيا، غينيا – بيساو، الهند، إندونيسيا، العراق، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بيرو، الفلبين، قطر، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، طاجيكستان، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فييت نام، اليمن.

رفض مشروع المقرر A/77/L.47 بأغلبية 77 صوتا مقابل 13 صوتا، مع امتناع 63 عضوا عن التصويت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت، أود أن أذكر الوفود بأن التعليلات تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ندونغ مانغي (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أردت ببساطة أن أقول أن تصويت غينيا الاستوائية على مشروع المقرر A/77/L.47 لم يسجل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكر الوفود بأننا نظرنا في بداية جلسة اليوم في رسالة موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة تتضمن قائمة بالبلدان المتأخرة في سداد مدفوعاتها لميزانية الأمم المتحدة والبلدان التي لا يسمح لها بالتصويت في الوقت الحاضر. وللأسف، غينيا الاستوائية مدرجة في تلك القائمة. وذلك هو السبب في عدم تسجيل تصويتها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تشرع الجمعية العامة الآن في انتخاب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وكما ورد في مذكرة الأمين العام، قررت الجمعية العامة، في الفقرة 2 من الجزء 2 من القرار 2997 (د-27) المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 1972، الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها السابعة والعشرين، أن يرأس أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المدير التنفيذي للبرنامج، الذي ينبغي أن تنتخبه الجمعية العامة بناء على ترشيح الأمين العام لمدة أربع سنوات.

وفي المقرر 416/73 المؤرخ 20 شباط/فبراير 2019، انتخبت الجمعية العامة، عقب ترشيح الأمين العام، إنغر أندرسن ممثلة الدانمرك مديرة تنفيذية للبرنامج لفترة عضوية مدتها أربع سنوات تبدأ في 15 حزيران/يونيه 2019 وتنتهي في 14 حزيران/يونيه 2023. ووفقا للقرار 2997 (د-27)، رشح الأمين العام السيدة أندرسن لإعادة انتخابها مديرة تنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة أخرى مدتها أربع سنوات، تبدأ في 15 حزيران/يونيه 2023 وتنتهي في 14 حزيران/يونيه 2027. وفي ذلك الصدد، أود أن أبلغ الأعضاء بأن اعتراضات قد أثيرت على إعادة انتخاب السيدة أندرسن، كما سمعنا من فورنا في المناقشة قبل بضع دقائق. وفي ضوء تلك الاعتراضات، وعملا بالمادة 92 من النظام الداخلي، سيجري الانتخاب بالاقتراع السري.

وقبل أن نبدأ عملية التصويت، أود أن أذكر الممثلين بأنه عملا بالمادة 88 من النظام الداخلي للجمعية العامة، لا يجوز لأي ممثل أن يقطع التصويت إلا لإثارة نقطة نظامية تتعلق بطريقة إجراء التصويت. وبالإضافة إلى ذلك، لن تعطى بطاقات الاقتراع إلا للممثل الجالس خلف لوحة اسم البلد مباشرة.

نبدأ الآن عملية التصويت. ويرجى من الأعضاء البقاء في مقاعدهم إلى حين الانتهاء من جمع بطاقات الاقتراع. توزع الآن بطاقات الاقتراع. وبهذا بدأت عملية التصويت.

وفقا للقرار 323/71 المؤرخ 8 أيلول/سبتمبر 2017، طبع على بطاقات الاقتراع اسم المرشح الذي سماه الأمين العام عملا بالقرار 2997 (د-27) المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 1972، الذي اتخذه في الدورة السابعة والعشرين، والوارد في الوثيقة A/77/689. وأرجو من الممثلين ألا يستخدموا سوى بطاقات الاقتراع التي وزعت. يُطلب من الأعضاء الراغبين في التصويت لمرشح معين وضع علامة "X" في المربع المجاور للاسم المطبوع على ورقة الاقتراع. وتعتبر بطاقة الاقتراع البيضاء امتناعاً عن التصويت.

وأخيراً، إذا تضمنت بطاقة اقتراع أي تدوينة غير التصويت لصالح مرشح مؤهل، فسيتم تجاهل تلك التدوينات.

بدعوة من الرئيس، تولى فرز الأصوات ممثلو كل من أستراليا وجيبوتي وغيانا وكوت ديفوار ولبنان ومقدونيا الشمالية.

أجري تصويت بالاقتراع السري.

[تُركت هذه الحصة فارغة عن قصد]

عُلّقت الجلسة الساعة 11/00 واستؤنفت الساعة 11/15.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نتيجة التصويت هي كما يلي:

عدد بطاقات الاقتراع:	167
عدد بطاقات الاقتراع الباطلة:	صفر
عدد البطاقات الصحيحة:	167
الممتنعون عن التصويت:	31
عدد الأعضاء المصوتين:	136
الأغلبية البسيطة المطلوبة:	69
عدد الأصوات التي حصلت عليها:	
السيدة إنغر أندرسن (الدانمرك)	136

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نتيجة للتصويت، حصلت السيدة إنغر أندرسن (الدانمرك) على الأغلبية المطلوبة، وبالتالي انتُخبت مديرة تنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة أربع سنوات، تبدأ في 15 حزيران/يونيه 2023 وتنتهي في 14 حزيران/يونيه 2027. وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم لها بتهاني الجمعية على إعادة انتخابها وأشكر القائمين على فرز الأصوات على مساعدتهم.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (د) من البند 117 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة 11/20.